

بلاغ صحفي

11 فبراير 2014

تحديد هوية المشتركين في شبكة الهاتف المتنقل

حددت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات قواعد جديدة تتعلق بتحديد هوية المشتركين في شبكة الهاتف المتنقل. وسيسري مفعول هذه المقتضيات ابتداء من فاتح أبريل 2014. وفي هذا الصدد، تم إبلاغ متعهدي الشبكات العامة للاتصالات الثلاثة (اتصالات المغرب وميدي تيليكوم و وانا كوربريت) بهذه القواعد التي ترمي إلى تحقيق المطابقة مع القوانين الجاري بها العمل.

وبمقتضى هذه القواعد، يتعين على المتعهدين السهر على تحديد هوية كل حامل لبطاقة الهاتف المتنقل من الجيل الثاني (2G) والجيل الثالث (3G). فبالإضافة الى الصبغة القانونية لهذا الإجراء، فإنه يُمكن من إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة التعاقدية التي تربط مشترك الهاتف المتنقل بمتعهديهم وضمان حقوق والتزامات كلا الطرفين. كما يندرج هذا الإجراء في إطار احترام المقتضيات المنصوص عليها في القانون المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

هكذا، وابتداء من فاتح أبريل 2014، أصبح لزاما، عند القيام بكل اشتراك جديد في خدمة الهاتف من الجيل الثاني (2G) والجيل الثالث (3G)، التحديد المسبق للهوية الكاملة للزبون، حيث لن يرخص للمتعهدين، ابتداء من هذا التاريخ، ببيع بطاقات الاشتراك بالدفع المسبق المعدة للتشغيل، ولن يتم تشغيل هذه البطاقات من قبل المتعهدين إلا بعد توفرهم على المعلومات الذاتية الكاملة التي تهم الاسم الشخصي والعائلي ورقم البطاقة الوطنية للتعريف أو أي بطاقة تعريف رسمية، وعقد أو استمارة الاشتراك موقعة.

أما بالنسبة للمشاركين المتوفرين على البطاقات المشغلة قبل فاتح أبريل 2014، فسيتم وضع رقم اتصال رهن إشارتهم من طرف متعهديهم لتمكينهم من التأكد من وضعيتهم والإجراءات العملية لتحديد هويتهم.

وفيما يخص تسوية وضعية هؤلاء المشتركين، فإن الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات تمنح للمتعهدين أجل سنة، ابتداء من فاتح أبريل 2014، للقيام بعملية التحديد الكامل والتام لهوية مشتركهم وإتمام قاعدة معطياتهم. وفي حالة عدم احترام الأجل المذكور فقد يتم اللجوء إلى تقييد ولوج المشتركين الى خدمات هاتفهم المتنقل.

وتجدر الإشارة إلى أن المتعهدين مدعون إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لتسهيل تحديد هوية المشتركين خصوصا من خلال حملات للتوعية والتحسيس.

هذا وعملا بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ستقوم الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بعمليات البحث والتقصي والتحري لدى المتعهدين المعنيين من أجل التأكد من مدى احترام هذه الإجراءات الجديدة.